إشكالية التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية

أ.د وداد غزلاني،أستاذة التعليم العالي،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة قالمة

د. صليحة محمدي، أستاذة محاضرة أ،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة باتنة

مقدمة:

لقد عرفت بداية التسعينات من القرن العشرين، موجة جديدة للانتقال نحو الديمقراطية، ضمن ما اصطلح على تسميته بجيل المشروطية السياسية، الذي طرح مع مصوغات الصناديق الدولية، وإمكانية تقديم القروض خاصة للدول المتخلفة، ضف إلى ذلك التغييرات التي حملتها نهاية الحرب الباردة، خاصة على الدول التي كانت حتى الأمس القريب، لا تدخل في مصف من كتب له أن يخرج منتصرا من هذه الحرب.

وبالرغم من التسابق الجبري للأخذ بالديمقراطية، إلا أن العديد من التباينات يمكن لمسها في نظم التعددية المستحدثة هذه، بحسب قربها أو بعدها عن الديمقراطية، وحسب فاعلية الأحزاب في قيامها بوظائفها خاصة ما تعلق بتقديم المرشحين في الانتخابات[1].

[1]- د. احمد الزروق الرشيد، التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المتخلفة: دراسة مقارنة بين غانا واوغندا وزيمبابوي، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 43، سبتمبر 2013 ص 59-60.

إن الديمقراطية في الغالب تقاس استنادا لجملة من المؤشرات تتمثل أساسا في مدى:

- توفر مبدأ توازن السلطات ضمن النسق المؤسساتي للدولة؛
- احترام وتطبيق دولة القانون؛
- حماية الحريات وضمانها؛
- بعث آليات فعلية تكرس من خلالها مشاركة الأفراد في الحياة السياسية؛
- تعزيز مكانة الدور الذي أصبحت تلعبه مؤسسات المجتمع المدني، في التأسيس أفقيا لقاعدة مشاركة اجتماعية غير مدمجة، ضمن الاطر القانونية للعمل السياسي.

وان كان التأسيس لأي عمل ديمقراطي، يفترض بعث تفاعل ايجابي بين الأبعاد المذكورة أعلاه، فإن استمراره قد يرتبط باعتبارات أخرى، تنصرف في الأساس الى درجات التفاعل، شدته ومستوياته.

وأحاول من خلال هذه الورقة البحثية، التطرق الى **الإشكالية المفاهيمية التي ترتبط بالتداول السلمي على السلطة عبر الأحزاب السياسية، وكيف تسهم الأحزاب السياسية في إرساء نظام ديمقراطي، قوامه المشاركة السياسية الفعلية.**

إن الإشكالية السابقة تثير مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل أساسا في:

- **ما المقصود بالديمقراطية وهل ثمة علاقة بينها وبين الأحزاب السياسية؟**
- **هل وجود تعددية حزبية في أي نظام سياسي يعني بالضرورة كفالة للتعددية السياسية فيه؟**
- **هل الانتخابات معيار كافي للحكم على عملية التداول في الحكم بين الأحزاب السياسية؟**

إنّ الاجابة على الأسئلة الفرعية السابقة يكون عبر تفصيل النقاط التالية:

أولا: مفهوم الديمقراطية.

ثانيا: مفهوم التعددية الحزبية.

ثالثا: دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية.

رابعا: التداول السلمي داخل الاحزاب السياسية: مفهومه ومحدداته.

أولا: مفهوم الديمقراطية:

لقد أسهمت القرون الخمس والعشرين، التي تضمنت الكثير من النقاشات الثرية والمتجادلة حول مفهوم ومدلول الديمقراطية، في طرح الكثير من المواضيع، التي لا تزال ولغاية اليوم الارتباك والاختلاف قائم حولها، كون الديمقراطية قد تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين وفي مواضع وأزمنة مختلفة، بل قد تختفي كممارسة، لكنها تبقى كفكرة ملازمة لطموح الانسان، بما تحمله من أفكار طوباوية وقيم مثالية نظريا.

فالمتصفح لتاريخ الديمقراطية سيلمس لا محالة، اختفاء لتجسيد هذه الفكرة في أرض الواقع في مراحل مختلفة من تاريخ الدول، ليصبح في القرن العشرين وعبر ما اصطلح بتسميتها بأنظمة الحكم الجمهورية، صفة لصيقة بها إن لم تكن هي الديمقراطية نفسها في منظور حاكمي هذه الدول.

إنّ الديمقراطية معطى معياري، يرتبط بمدى ادراكنا للواقع ورغبتنا في تغييره، بالقدر الذي يحقق العيش المتوازن، وفق منظور متفق عليه هو الدستور في واقعنا الحالي، والذي

من المفروض أن يتحقق حوله القبول من طرف الأغلبية المخاطبة به والمشاركة في تزكيته. فهل هذا يعني أن الديمقراطية قضية فلسفية لا يمكن أن نحدد لها معايير؟

إنّ شساعة مضمون الديمقراطية المذكور سابقا، يرجع في الأساس إلى طبيعة بنود العقد-الدستور-وما يرتبط به من تطبيقات وتباينات حسب خصوصيات الدول والمجتمعات، إلا أن هذا لم يمنع من تبلور مجموعة من الحدود، أصبحت تشكل ما يعرف بحدود أو معايير العملية الديمقراطية الخمس والتي أوجزها في:

- **المشاركة الفعالة:**

بالقدر الذي يسمح لكل المنخرطين في العملية السياسية، التعبير عن وجهات نظرهم إزاء ما يتخذ من سياسات وبرامج، ضمن الإطار الذي يضمن أو يؤطرهم سواء كان حزب أو جمعية.

- **المساواة في عملية الاقتراع:**

بأن يكون لكل عضو الحق والفرصة لممارسة هذا الحق، على قدر من المساواة تمنع طغيان رأي على آخر.

- **الإدراك الجيد:**

بأن تطرح كل المسائل وضمن الشفافية التي تتيح للأعضاء المنخرطين في العملية السياسية، إدراك حقيقة ما يحدث وما يمكن أن يكون، حتى يكون اختيارها عقلاني ومؤسس.

- **قوة الاقتراح:**

بأن يتاح لكل طرف الحق في تقديم ما يراه مناسبا للقضايا التي تعرض أمامه، والتي يمكن أن تتجدد أو تتكرر في مواضع قد تتطلب الاستجابة الفورية. وهذا يعني أنها عملية تكفُل مستمرة ومتجددة.

- **توسيع المشاركة:**

بأن نتيح للجميع -ضمن شروط تنظيمية-حق المشاركة في التعبير عن وجهات نظرهم، بخصوص المشاكل وطرق حلها، أي يجب العمل على توسيع نطاق المواطنة، لما يحمله ذلك من اقحام فعلي في صناعة القرار، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

ويدعونا روبرت دال إلى دعم الديمقراطية، لما توفره لنا من فوائد أساسية لخصها في:

1. تساعد الديمقراطية على منع قيام حكومة مستبدين شرسين وفاسدين.
2. تضمن لمواطنيها عددا من الحقوق الأساسية، التي لا تمنحها الأنظمة غير الديمقراطية، ولا تستطيع منحها.
3. تضمن لمواطنيها مجالا للحريات الشخصية، هي أوسع مما يضمنه أي بديل ممكن لها.
4. تساعد الديمقراطية الناس على حماية مصالحهم الأساسية.

[2]- روبرت أدال، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الحسنية (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص 50.

5. يمكن للحكومة الديمقراطية فقط، تقديم أقصى ما يمكن من الفرص للأشخاص، كي يمارسوا حرية تقرير المصير، والعيش في ظل القوانين التي يختارونها بأنفسهم.

6. وحدها الحكومة الديمقراطية أو النظام الديمقراطي، يُمكنه توفير أقصى فرصة لممارسة المسؤولية الأخلاقية.

7. ترعى الديمقراطية التطور الإنساني بصورة أكمل من أي بديل ممكن التحقيق.

8. الحكومة الديمقراطية تعمل على تعزيز درجة عالية نسبيا من المساواة السياسية.

9. الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، لا تشن الحروب بعضها على بعض، وبالتالي المفروض أنها تدعم السلم الدولي.

10. تميل الدول ذات الحكومات الديمقراطية، الى أن تكون أكثر ثراء من البلدان ذات الحكومات غير الديمقراطية.[3]

تتأطر الديمقراطية عمليا عبر بعث مؤسسات سياسية، يعهد لها وعبرها تجسيدها في أرض الواقع وهي:

- مسؤولون منتخبون وليسوا معينين.
- انتخابات حرة ونزيهة ودورية(منتظمة).
- ضمان حرية التعبير وبعث الآليات الناظمة لذلك.
- وجود مصادر بديلة ومتعددة للمعلومة قصد ضمان كشف الحقيقة.

[3]- لتفصيل أكبر راجع المرجع السابق، ص ص61-76.

- المواطنة الشاملة والفعلية، التي تتيح لكل مواطن الحق في التصويت، الترشح والمسائلة.
- حق انشاء جمعيات وتنظيمات مستقلة ونقابات وأحزاب سياسية، كون هذه الأخيرة وسيلة العمل السياسي، بل إنه استنادا لها تقاس الديمقراطية في بلد ما[4].

ثانيا: مفهوم التعددية الحزبية:

ترتبط التعددية السياسية في الكتابات الغربية بالديمقراطية، والتي تقرنها في ذات الوقت بالتعددية الحزبية. فالمجتمعات الانسانية تقوم على الاختلاف، وهي حقيقة متجدرة في الإنسان، تقود في غالب الأحيان إلى تعدد في القوى الفاعلة، وبالتالي تعدد في المصالح، وكذا تعدد في أوجه الصراع الناجمة عن العجز، لخلق توافق فيما بين هذه الغايات المتنازعة.

هنا يصبح خلق الاتزان عبر بعث ميكانيزمات سلمية، تعبر عن هذا الاختلاف، وتضمن عدم تهديدها شيء حتميا، ليطرح هنا الحزب كمظهر تنظيمي لتحقيق هذه الغاية، فما المقصود بالحزب وإلى ماذا تشير التعددية الحزبية؟

1- تعريف الحزب السياسي:

توجد العديد من التعاريف التي تعطى للأحزاب السياسية، تختلف باختلاف العناصر المعتمدة في تحديدها، حيث نجد في هذا الشأن تعريف لاسويل وكابلان الذي يعتبره بأنه مجموعة من الأفراد يصوغون القضايا الشاملة، ويقدمون مرشحيهم للانتخابات، وفي مسعاهم ذلك، قد يستخدمون وسائل ضغط قصد تحقيق غايتهم. في حين اعتبره أخر

[4]- المرجع السابق ، ص 107.

بأنه يشير الى تنظيم العناصر السياسية النشيطة في المجتمع، والتي تتنافس مع جماعات أخرى، تكون لها ثقافات ووجهات نظر مختلفة[5]، أما كلا من **وينر ولابالو** مبارا فقد حصروه في جملة من العناصر الأساسية هي:

- استمرارية التنظيم: فالحزب مؤسسة وجودها مستقل عن منشئها، أي أن الحزب لا يزول بموت منشئه أو خروجه منه.
- امتداد نفوذ التنظيم محليا ووطنيا.
- الرغبة القوية لدى القيادة الحزبية في الوصول إلى السلطة.
- سعي الحزب إلى كسب مناصرين ومؤيدين جدد ليضمن تجدده.
- يباشر الحزب عمله وفق برنامج مزكى من طرف أغلبية أعضاءه[6].

2- تعريف التعددية الحزبية:

تعد التعددية من بين أهم النظريات الأساسية المفسرة لليبرالية، وتنطلق من فرضية وجود أكثر من حركة أو حزب سياسي في النظام الواحد، بحيث يتنافس الكل قصد الوصول إلى السلطة. وترجع جذور التعددية السياسية إلى الفلسفة الليبرالية، وإلى طروحات المفكر جون لوك، الذي اعتبر بأن من أهم وظائف الدولة رفض السلطة المطلقة، ووجوب أن تتأسس على الرضا، فهي لا تعدو أن تكون سوى مجرد عقد، لا يمكن أن يستمر بدون قبول. وإن لم تنجح الدولة في القيام بالوظيفة التي جاءت لأجلها، فيجب أن

[5]- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الادبي،1987)، ص 15.
[6]- نفس المرجع، ص 17.

تتغير، وأنه يتعين على الفئات الحاكمة، أن لا تتخذ من القوة أساسا لها، بل إن التعددية حسب منتسكيو تحُد من طغيان السلطة[7].

إن التعددية ليست وفقط مجرد تعدد الأحزاب والجمعيات، بل أيضا هو قيام هذه الأحزاب بدور فعال ومنظم في تنظيم السلطة التنفيذية والتشريعية وممارستها[8]. وتعتبر التعددية السياسية مطلبا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي في أي بلد، بما تتيحه من تنافس حر ونزيه بين مختلف هذه التنظيمات، بما يضمن تحقيق المشاركة السياسية، واقحام أكبر للمواطنين في العملية السياسية للدولة، بمختلف أبعادها ومضامينها. إن التعددية السياسية تسهم في الحد من تعسف السلطة، عبر بعث تنظيمات وسيطة، لذا فإن أي نظام ديمقراطي لا يتبنى التعددية السياسية هو نظام منقوص.

إن للتعددية السياسية متطلبات تتمثل أساسا في:

- وجوب ارساء نظام قانوني يكفل حق الجماعات المختلفة في التهيكل في كنف الدولة، مع جعل الوصول للسلطة مكفول لهذه الجماعات وفق عمل سلمي مشروع.
- وجود منظمات وسيطة -تتجسد اليوم في الأحزاب السياسية-تنظم العملية السياسية يكون التنافس بينها مفتوح على مصرعيه في إطار الشرعية الدستورية الناظمة لمثل هذه المسائل.

[7]- جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات العربية المعاصرة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993)، ص 10-16.

[8]- محمد عابد الجابري، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، 1989)، ص 108.

كما يقدم المختصون عدة أشكال للتعددية السياسية، تختلف باختلاف نمط الروابط المشتركة ومجالات عملها وهي ثلاث:

- **التعددية السياسية الفعلية:**

وتتمثل في النظم الديمقراطية التي بها أحزاب سياسية متنافسة ومتباينة من حيث البرامج والايديولوجيات، والتي يكون الصندوق فيها هو الفيصل الوحيد في وصولها للسلطة والاستمرار فيها، وهي توصف في الغالب بكونها أحزاب سياسية رقابية وليست فقط إسقاطية، كونها تعي بأنه يمكنها الوصول إلى السلطة، وستكون حينئذ محل مساءلة حال الحزب الحالي، أي أن فكرة التداول مكفولة وممكنة.

- **التعددية السياسية الشكلية:**

وتوجد في النظم الأحادية أو التسلطية، والتي تتيح شكلا أو قانونا وجود هذه الأحزاب، لكنها تكبل عملها وأدائها، فيكون تحركها مشروعا، متى دارت في فلك النظام الحاكم وتغنت بما يصوغه من سياسات وبرامج، لذا توصف في كثير من الأحيان بخلائل السلطة، في إشارة صريحة إلى أن النظام الحاكم، يحق له أن يفعل بها ما يشاء، ولا يتيح لها حق الاعتراض والمعارضة.

- **التعددية السياسية من حيث الوسائل:**

وتشير إلى جملة الآليات المتاحة، والموضوعة في متناول الأحزاب ومرشحيهم، لتمكينهم من العمل فعليا بما يتطابق والقوانين الناظمة للعمل الحزبي. فالنص على

وجود تعددية حزبية في دساتير الدول، لا يكفل بالضرورة واقعيا هذه التعددية بحسب ما أوضحت سابقا، حيث قد نلمس فراغات في قانون الأحزاب تؤدي الى التضييق أو حتى منع إنشاء أحزاب جديدة، ليكون بذلك النص التشريعي قيدا صريحا على العمل الحزبي[9].

اذن استنادا الى ما سبق، يوجد فرقا كبيرا بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، بل إن كل تعددية سياسية تتضمن وجوبا تعددية حزبية، في حين أن كل تعددية حزبية لا تضمن ولا تتضمن بالضرورة تعددية سياسية.

ثالثا: دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية:

يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب عبر ممارستها ووسائلها دورا فعالا في تقوية النظام الديمقراطي. وقد دعم الاعلان العالمي لحقوق الانسان حق انشاء التنظيمات السياسية – الحزب-كونها وسيلة لدفع الطغيان والتسلط في المادة 22 فقرة 3. وفي الديمقراطيات الناجحة تلعب الأحزاب السياسية دورا مفتاحيا في العملية الانتخابية، عبر تأطير خيارات الناخبين، والذي عبره تضمن بأن الانتخابات تُعبر فعليا عن رغبات وطموحات الناخبين[10]. إن الأحزاب وعبر العملية الانتخابية تطور العديد من الوظائف الدقيقة، والتي تسهم في تطوير نظام التعددية الحزبية، ودعم تنمية فعلية للمؤسسات السياسية،

[9] - بورحلة قوادرية، "التداول السلمي على السلطة"، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد السادس، بدون سنة، ص 64.

[10] - National Democratic Institute, Minimum Standards for the Democratic Functioning of political parties (Washington: National Democratic Institute; 2008), p1.

والمساهمة في ارساء ديمقراطية منتعشة وصحية، عبر ما تتيحه من تعددية في الخيارات والبرامج المقترحة، وامكانية التعبئة لدى شريحة الناخبين الفعليين والمحتملين، والتي في الكثير من الأحيان تُعد المؤشر المجرد لقياس مدى نجاح العملية الانتخابية من عدمه[11].

إن آداء الأحزاب في أرض الواقع لا يرتبط فقط بمسعاها لتجسيد مبادئها، وغايتها في تجسيد الديمقراطية، بل يقترن كذلك بقدرتها على فرض نفسها، كفاعل سياسي في الساحة، عبر تمكنها من مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تعترض تنفيذ سلوكاتها، والتي تحكمها في الغالب المحددات التالية:

- احترام حقوق الانسان؛
- احترام وقبول فكرة ومبدأ أن شرعية الانتخابات هو المحدد القاعدي للسلطة الحاكمة؛
- احترام مخرجات العملية الانتخابية؛
- احترام باقي الأحزاب السياسية وحرية المنافسة بينها؛
- نبذ اللجوء إلى العنف؛
- المساهمة في مناقشة واثراء جملة السياسات المطروحة؛
- دعم وتشجيع المشاركة السياسية؛
- مسؤولية وواجب قبول من فاز في الانتخابات[12].

كما يضطلع الحزب في ممارساته وعلى الصعيد الداخلي، بالعديد من المهام التنظيمية يمكن ايجازها في:

[11] - Op. Cit, p, 1.
[12] - Ibid, pp3-5.

- ✓ يجب أن يعمل الحزب على ترسيخ صورة ايجابية عنه وعلى من يتحدث باسمه؛
- ✓ دور الحزب ينصرف إلى تحديد شروط الانضمام إليه، وإعطاء حقوق لمنتسبيه وتحديد واجباتهم؛
- ✓ على الحزب أن يحدد قنوات الاتصال والتواصل من الداخل، وسلطاته إزاء أنصاره.
- ✓ يجب أن تكون لديه القدرة على استشراف النزاعات الداخلية المرتقبة في الحزب، مع فتح ورشات نقاش لتفادي مثل هذه المآزق وبالتالي إمكانية تجاوزها؛
- ✓ يجب أن تكون للحزب رؤية واضحة بخصوص قياداته، وكيفية انتقاءها في الداخل وهذا لتفادي الصدامات الداخلية المرتبطة بتقلد المناصب فيه، وهذا عبر تحديد قواعد محددة مسبقا ودائمة لا تتغير بتغير الأشخاص؛
- ✓ يجب أن يكون للحزب تصور ومنهج واضح في عملية اتخاذ وصناعة القرار المؤسساتي؛
- ✓ وضوح الجانب التمويلي للحزب وطرق تقسيمها، بالقدر الذي يسمح لمختلف هيئاته من آداء مهامها، مع البحث دائما على مصادر تمويل جديدة ومشروعة؛
- ✓ يجب أن يكون للحزب القدرة على اتخاذ اجراءات صارمة، إزاء من يخرج عن مساره وتصوره العام، ويعمل على تحقيق مكاسب شخصية على حساب سمعة الحزب[13].

[13] - Op. Cit, p. 13.

إن العمل السياسي ومهما اعتمد من الديمقراطية الداخلية، فإن أقلية هي التي توجه السياسة وتخطط البرامج، فكل فكرة هي وليدة عمل شخص واحد في البداية، وإن تبناها غيره وتوهموا أنهم أصحابها[14].

رابعا: دور التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية:

ومعناه ضرورة وجود تنوع في النخب الحزبية، بحيث تكون السلطة مقسمة بين عدد من القيادات ذوي الاتجاهات المختلفة، والتي تتبادل فيما بينها مراكز السلطة، عن طريق انتخابات دورية بدلا من احتكار فرد او اقلية للسلطة بصفة مستمرة .إنّ جوهر الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، أن يسمح بالتغيير وصنع القرار، كما أن مدلول السلطة التي تسعى الأحزاب للوصول اليها، هي السلطة التي تؤهلها لإصدار القوانين والأوامر في المجتمع، عبر الهيمنة الكاملة أو اقتسامها مع النظام القائم، أو التشارك والاتحاد مع احزاب اخرى بالإتلاف[15]. فالتداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية يعني، تعاقب القيادات على كل المستويات بطريقة ديمقراطية شرعية اساسها المشاركة، وهي التعبير عن تعاقب السياسات وتداول البرامج والرؤى، مع مواكبة الأوضاع المستجدة في فترات زمنية محددة ومضبوطة، والإيمان بها والعمل على احترام نصوص ولوائح الحزب التنظيمية، حتى يضمن الاستقرار والاستمرار والتجدد.

[14]- بورحلة قوادرية، مرجع سابق، ص66.

[15]- مرزود حسين، **أحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)**، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،2011-2012، ص 22.

ويؤكد البعض على أهمية الأحزاب ودورها في تحويل المدخلات إلى مخرجات وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع. وأن أهم صعوبات التداول على السلطة داخل الأحزاب ترجع في الأساس لـ:

- كثرة التعاقب على قيادة الحزب، أي أن الحزب في أزمة ولا يعرف الاستقرار المطلوب وأحيانا يبلغ الصراع على التداول حد الانقسام والعنف.
- عدم التداول داخل الحزب لمدة طويلة قد يعرض الحزب للجمود ويعرضه للضعف والزوال.
- عدم وضوح إجراءات التداول داخل الحزب قد تؤدي الى المعارضة او الانسلاخ من الحزب وهجرة مناضليه الى أحزاب أخرى أو تكوين أحزاب موازية.

ويمنح التداول داخل الأحزاب الميزات التالية:

- يمنع استبداد القيادة ويجنبها الوقوع في الأخطاء.
- تساهم في تعزيز ممارسة التعددية بما يمهد لظهور بدائل متعددة.
- هو أحد آليات المرونة في اتخاذ القرارات وتعديل الخطط والبرامج ووجهات النظر بكل حرية.
- يفسح المجال أمام أعضاء ومرشحي الحزب باقتراح برامجهم الانتخابية، انطلاقا من اهتمامات وأولويات المناطق خاصة على المستوى المحلي.
- تدعم المشاركة الجماعية ووحدة وتماسك الحزب، وتجنب الانقسامات والانقلابات وتخدم مصلحة الحزب واهدافه.

وما يمكن أن نخلص إليه هو أن وجود التداول يؤدي إلى تقوية الحزب واستمراره، أما غياب التداول فيعمل على زوال الحزب واضعافه، وان سرعة التداول أو بطئها تؤدي الى الأزمات، ولتجاوز الأزمات يجب الالتزام بالتداول المنتظم من حيث المدة، والتشاور والمشاركة بما يخدم الأحزاب والمجتمع والأنظمة السياسية.[16] فالتداول على السلطة ينافي الجمود والديمومة بل ويمقتها، ويفضل التجدد في الأشخاص والأحزاب السياسية على حد سواء.

الخاتمة:

تتأسس الأنظمة الديمقراطية على شروط لا تكون بالضرورة ذاتها الضامنة لاستمرارها. وان يحدث الاتفاق على آليات العمل الديمقراطي ومؤسساته الكفيلة بتحقيقه في أرض الواقع، فإن الاجماع لم يتحقق ولغاية اليوم حول مضمون الديمقراطية ومعناها، وهذا بعد ان قضى الجدال الفكري أزيد من خمسة وعشرين قرن في محاولة لرصد معنى ممتد عبر الزمان والمكان للديمقراطية، لكنه وللأسف لم يفلح في ذلك كونها قضية معيارية. لتقدم ديمقراطية القرن العشرين على أنها ديمقراطية حزبية، وأن نجاح أو فشل الأحزاب السياسية في خوض معترك الشأن السياسي هو ما يفضي في نهاية المطاف على بقاءه ضمن هذه الحلبة أو إخراجه منها.

تعد الأحزاب السياسية اليوم حلقة الوصل المثلى التي يمكن من خلالها المواطن من تتبع أداء من هم في السلطة، فهي تقدم على انها آليات للحكم المؤجل ضمن منافسة

[16]- مزود حسين، **المرجع السابق**، ص 24 -31.

مشروعة وسلمية، تقوم في الأساس على توسيع قاعدة المشاركة السياسية بتجنيد أكبر عدد من المؤيدين والأعضاء خاصة عند خوض الانتخابات، لكنها في الوقت ذاته قوة اقتراح ومناقشة لما تطرحه السلطة من برامج وبالتالي تشكل جسر الامتداد بين من يحكم ومن يحكم.

يتعين على الأحزاب السياسية التي تسعى للريادة والسلطة أن تخلق نوع من التوافق بين داخلها عبر تحديد جملة من الشروط والضوابط التي تسمح بتسييرها في ظل الشفافية وإعطاء الحق لكل مناصريها الحق في أن يطمح للريادة والقيادة على قدم واحد من المساواة مع من هو في رأس الحزب اليوم.

وهو توافق كذلك مع البيئة المحيطة بكل ما تحمله من مخاطر تنجم في الأساس عن تقاعس في إدراك طبيعة التهديدات الواردة على الحزب وعجزه في التنبه لعمق المشاكل التي أصبح المواطنين عامة وأعضاء الحزب ومناصريه عرضة لها.

إنّ التفاعل الإيجابي بين مكونات الداخلية للحزب ومؤثرات البيئة المحيطة هي من تمكنه من الإستمرار والبقاء.

قائمة المراجع:

1- د. احمد الزروق الرشيد، التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المتخلفة: دراسة مقارنة بين غانا وأوغندا وزيمبابوي، مجلة القراءة والمعرفة، ال عدد 43، سبتمبر 2013.

2- روبرت أدال، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الحسنية (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014).

3-إسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الأدبي،1987).

4- جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات العربية المعاصرة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993).

5- محمد عابد الجابري، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، 1989)، ص 108.

6- بورحلة قوادرية، "التداول السلمي على السلطة"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد السادس، بدون سنة.

7-National Democratic Institute، Minimum Standards for the Democratic Functioning of political parties (Washington: National Democratic Institute;2008.

8- مرزود حسين، **أحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)**، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2011-2012.

الملخص:

يشكل الاقتراع مظهرا من مظاهر الممارسة الديمقراطية، حيث يتيح للجهة الفائزة في الانتخاب مهمة مزاولة السلطة. فالانتخابات وعلى هذا النحو تعبر عن إرادة المحكومين ومشاركتهم في اختيار من ينوب عنهم في تسيير شؤون الدولة عبر الانتظام في أحزاب سياسية، لذا أصبحت الديمقراطية المعاصرة توصف بكونها ديمقراطيات حزبية، تكتسب شرعيتها وأهميتها من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية: الحزب- السلطة- التداول- الفاعلية- الديمقراطية.

Résumé :

L'élection constitue un aspect essentiel de l'exercice démocratique car, elle permet à la partie l'ayant emportée d'accéder au pouvoir et de l'exercer. De ce fait, les élections sont l'expression de la volonté des gouvernés regroupés dans sous forme de partis politiques. Elles sont l'expression de leur participation dans la désignation de leurs représentants dans la gestion des affaires de l'Etat. C'est dans cet esprit que l'on qualifie les démocraties modernes de démocraties partisanes qui tirent leur légitimité et leur intérêt par l'expansion de la règle de la participation politique.

Mots clés : Parti, pouvoir, alternance, efficacité, démocratie.